## باب أكثر النفاس

معين واختلف في الاحتجاج به (مجمع الزوائد ١٦٦١).

٣٥٩ عن أم سلمة رضى الله عنها قالت: النفساء تقعد في عهد

وما رواه أبو داود - وسكت عنه هو والمنذرى، ورجال إسناده ثقات محتج بهم فى الصحيح، كما فى "النيل" (٢٦٦:١): عن عكرمة عن بعض أزواج النبى على "لنبى على النبى على قدح النبى على أراد من الحائض شيئا ألقى على فرجها شيئا»، وقال فى "فتح البارى" (٣٤٤:١) "بإسناد قوى" وفيه وفى نسخة أبى داود الحاضرة عندنا "ثوبا" موضع "شيئا" فإنه يدل على أنه يحل له ما دون الجماع، فالجواب عنه أن المراد بقوله على النكاح» هو الجماع وما يوقع فيه سدا للذريعة، وقول بعض أزواجه على «ألقى على فرجها»، فمعناه أنه ألقى على موضع الإزار، ولما كان المقصود أصلا ستر الفرج، وستر ما سواه سد للذريعة عبر كذلك، وفي المحاورات توسيع فارتفع التعارض، وفي "فتح ما سواه سد للذريعة عبر كذلك، وفي المحاورات توسيع فارتفع التعارض، وفي "فتح القدير" (١٤٧:١): "فمذهب أبى حنيفة وأبى يوسف والشافعي ومالك يحرم عليه ما بين السرة والركبة، وهو المراد بما تحت الإزار، ومذهب محمد بن الحسن وأحمد لا يحرم ما سوى الفرج اه.".

## باب أكثر النفاس (١)

قوله: "عن جابر إلخ" قال المؤلف: وقد مر في باب وجوب الغسل من الحيض والنفاس عن معاذ رضى الله عنه مرفوعا: "إذا مضى للنفساء سبع، ثم رأت الطهر فلتغتسل ولتصل" رواه الحاكم في "مستدركه" اهر، فظهر بهذا أن النفاس قد يكون اقل من أربعين يوما فقلنا إن الأربعين أكثر مدته وقد مر هناك أيضا، وقيد السبع اتفاقى لأن الإجماع قد قام على أنها لو طهرت قبل السبع اغتسلت وصلت.

قوله: "عن أم سلمة إلخ" قال المؤلف: قال الزيلعي (١٠٧:١): "وقال ابن تيمية

<sup>(</sup>١) وقد مر تنقيح الخلاف في ذلك في باب أقل النفاس وأكثره.